إجازة استثمارية لبناء ١٨٥٠ وحدة سكنية في البصرة

□ البصرة /وكالات

ذكر رئيس هيئة استثمار البصرة ان هيئته منحت أجازة استثمارية جديدة لشركة بناء محلية لتنفيذ مشروع سكني بكلفة (٢٤٩،٧٠٣،١٠٧) دولار. وقال خلف البدران لـ(اكانيوز) :ان الهيئة منحت إجازة استثمارية لمشروع سكني يتضمن بناء أكثر من ١٨٥٠ وحدة سكنية لافتاً الى ان شركة الصقر الجارح المحلية للاستثمارات العقارية حصلت على إجازة استثمارية لبناء هذا العدد الكبير من الوحدات السكنية على مساحة من الارض تقدر بـ ٢٢٧ دونم على القطعة المرقمة ٢٣٩٣/١ في منطقة الرباط الكبير". واضاف البدران ان مشروع (سعفة البصرة) يحتوي على ١٤٤٠ شقة بواقع ٩٠ عمارة سكنية تحتوي كل واحدة منها على ٤ طوابق وبواقع ٤ شقق لكل طابق، بالإضافة إلى احتوائه على ٤١٧ (فلة) مقسمة على مساحتين ٢٥٠ - ٣٠٠ متر مربع "، مشيرا الى ان" المشروع كبير جدا ويحتوي على ثلاثة محلات سكنية طبقا إلى معايير الإسكان الحضري حيث يتعهد المستثمر ببناء خدمات لمحلة واحدة، وترك مساحات فارغة لبقية الخدامات ليتم تنفيذها من قبل الدولة مستقبلا".

البورصة : حجم التداول للعام الماضي بلغ ٩٤١,٢ مليار

□ بغداد / المدى

قالت هيئة الاوراق المالية امس الثلاثاء أن حجم التداول لعام ٢٠١١ بلغ ٩٤١,٢ مليار دينار. وقال المدير التنفيذي عبد الرزاق السعدي بحسب (آكانيوز) إن حجم تداول عام ٢٠١١ بلغ ٩٤١,٢ مليار دينار بنسبة ارتفعت ١٣٥,١ اي ان حجم التداول في عام ٢٠١٠ بلغ ٤٠٠,٣ مليار دينار". وأضاف أن عدد الاسهم بلغت ٤٩٢,٣ مليار سهم وبنسبة ارتفعت عن العام السابق ٩٢,٦٪الذي كان فيه عدد الاسهم قد وصل الى ٢٥٥,٦ سهماً ". وتابع ان عدد العقود المنفذة بلغت ١٣٢,٥الف عقد اي بنسبة ارتفاع ٨٤,٨٪حيث بلغت في عام ٢٠١٠ ما يقارب ٧١,٧ الف عقد ". وقالت هيئة الاوراق المالية، إن العراق تقدم على دول المنطقة بحجم التداول المالي بنسبة ٧٠٪. وكانت البورصة المحلية قد بدأت نشاطها في ٢٠٠٤، وتحولت من التداول اليدوي إلى استخدام شاشات التعامل الالكترونية في ٢٠٠٩ وتفتح للتداول ساعتين يوميا كل خمسة أيام في الاسبوع. وقطاع البنوك هو الأكبر في البورصة التي تتضمن أيضا أسهم شركات صناعية وشركات تأمين وفنادق وشركات زراعية.

خبراء ماليون يدعون الى تعديل قانون المصارف

□ بغداد / متابعة المدى

مصرف حكومي

دعا خبراء ماليون ومصرفيون الى تعديل القانون الخاص بالمصارف مسايرة مع السوق المفتوحة والتغير الاقتصادي الذي تشهده البلاد في الوقت الحاضر.
وقال رئيس رابطة المصارف مظهر حلاوي بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء):إن قانون المصارف رقم (٩٤) لعام ٢٠٠٤ يحتاج إلى إعادة النظر فيه بشكل كامل، فهناك الكثير من المتغيرات التي حصلت في البلد وفي عمل المصارف الأهلية.
واضاف حلاوي : على الرغم من تعديل المادة (٢٨) التي كانت تمنع المصارف الأهلية من المشاركة أو الدخول في المشاريع الكبيرة في البلد إلا أن هذا التعديل لم يلب الطموح.
ومن جانبه قال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح : أن قانون المصارف يعد متطوراً كونه أجاز فتح فروع للمصارف بالمشاركة مع مصارف دول العالم إلا أنه وضع في فترة مستعجلة و حان الآوان لتعديله لاحتوائه على تناقضات ولجعله يتماشى مع تطور الاقتصاد والتنمية في البلد.
واضاف صالح : ان قانون المصارف وضع فقط للمصارف الاستثمارية الربوية ولم يمس المصارف الإسلامية التي تقوم على أساس المشاركة في الربح على الرغم من وجود مسودة قانون خاص لتنظيم عمل المصارف الإسلامية .
وارتفع عدد المصارف الإسلامية من مصرف واحد عام ٢٠٠٣ إلى عشرة مصارف لغاية الآن ومنها المصرف العراقي الإسلامي والبلاد الإسلامي، وايلاف الإسلامي، وكردستان ، ودجلة والفرات والتعاون الإقليمي.
بناء اقتصاد وطني يحتاج هيكلية جديدة
الى ذلك بين الخبير المصرفي سمير النصيري :أن مساهمة القطاع المصرفي الخاص بالتنمية تحتاج إلى عدة تعديلات قانونية، وتحقيق المساواة بينها وبين المصارف الحكومية، فضلا عن تأسيس شركة لضمان الائتمانات بجميع أنواعها وأضاف: أن هناك حاجة ماسة إلى بناء اقتصاد وطني يعتمد آلية وهيكلية جديدة للانتقال بالقطاع المصرفي الخاص من دور الوساطة المالية إلى الدور التنموي وذلك في ظل الأزمة التي يعانيها الاقتصاد.
وأشار النصيري إلى أن المصارف بحاجة إلى تعديلات على قانون البنك المركزي وإعادة النظر في التشريعات النافذة حالياً على أسس تتيح وتساعد على الاستثمار، ومنها على الخصوص مواد قانون المصارف من مادة (٢٨) ولغاية (٣٣)، وقانون هيئة الأوراق المالية وتشريع قانون جديد للاستثمار المالي.
ويجب إعادة النظر بمخصص الديون المشكوك بتحصيلها وفقاً للائحة الإرشادية وإعطاء مرونة ومدد زمنية إضافية للمصارف لتتمكن من تصفية هذه الديون والتي يعود أغلبها لفترات سابقة حيث هاجر أغلب المدينين لأسباب أمنية.
وأوضح أن تلك الديون تعرقل زيادة رؤوس أموال المصارف بسبب خفض أرباحها المتحققة فعلاً نتيجة استقطاعها من صافي الربح وبالتالي تؤثر على نشاطات المصارف الاستثمارية الجديدة.
مساع لإنشاء صندوق لتمويل المشاريع
بدورها قالت مدير عام المصرف التجاري حمدية الجاف (للأخبارية) أن المصرف يسعى إلى التعاون مع المصارف الأهلية عبر الشراكات لدعم التنمية الاقتصادية، مشيرة إلى أن مصرفها يسعى إلى تشكيل صندوق استثماري لتمويل المشاريع.
وأضافت الجاف: أن المصارف تحتاج إلى تعزيز ثقة الشارع والقطاع العام على حد سواء، موضحة أن زيادة رأس مال المصرف ليس العامل الوحيد في تطويرها أو زيادة ثقتها وإنما المصداقية العمل.
يذكر أن العراق أعلن في وقت سابق إرجاء برنامج لإعادة هيكلة النظام المالي حتى العام ٢٠١٣، والذي كان يتضمن إعادة هيكلة أكبر مصرفين عراقيين مملوكين للدولة وهما الرشيد والرافدين، وإعادة هيكلة دائرة الرقابة في البنك المركزي وتطوير القطاع المصرفي الخاص.
وكان البنك المركزي قد أكد في تشرين الثاني من العام ٢٠١٠، أن المصارف الأجنبية العاملة في العراق لا تعمل بصفة مستقلة بل تحت مظلة بنوك أهلية محلية، مبيناً أن استثمارات الدول الإقليمية ذات صبغة تجارية وتفتقر إلى المواصفات العالمية.
وكانت وزارة المالية قد أعلنت في نهاية شهر كانون الثاني من العام ٢٠١١ عن سعيها لافتتاح مصرف إسلامي تابع لوزارة المالية يعمل بنظام اسقاط الفائدة في مصرف الرافدين والرشيد.
وكانت العديد من المصارف العربية والأجنبية تقدمت بعد صدور قانون المصارف للحصول على تراخيص بتأسيس مصارف خاصة سواء بنسبة (١٠٠)٪ أو بالمشاركة مع مصارف محلية، إلا أن الظروف الأمنية حالت دون ذلك باستثناء بعض المشاركات البسيطة التي تحققت مع عدد من المصارف.

الكهرباء تعلن انجاز توسيع محطة ديالى التحويلية

□ بغداد /المدى

محطة توليد الكهرباء ...ارشيف

أعلنت وزارة الكهرباء عن انجاز اعمال توسيع محطة ديالى التحويلية بطاقة ٤٠٠(كي في) بهدف زيادة عدد الخطوط المرتبطة بالمحطة وزيادة وثوقية الشبكة الوطنية، تمهيداً لنقل خط الضغط الفائق (كرمنشاه.ديالى) إلى الخانة الجديدة. وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس في بيان صدر عن الوزارة إن "الملاكات الهندسية والفنية في المديرية العامة لمشاريع نقل الطاقة الكهربائية تمكنت من تشغيل القطر الخامس بعد أن كانت المحطة بأربعة أقطار لمحطة توسيع ديالى (٤٠٠ كي في) نوع (جي سي)"، مبينا إن "التوسعة تمت بأياد عراقية من دون الاستعانة بالخبراء الأجانب". وأضاف المدرس ان "الكوادر التي باشرت في العمل في نيسان من العام ٢٠١٠، استطاعت انجاز العمل بوقت قياسي على الرغم من المعوقات التي صادفت العمل والمتمثلة بعدم مطابقة المعدات الحديثة للمعدات القديمة الموجودة مما دفع بالكوادر الهندسية إلى إجراء بعض التحويرات على المعدات لمعالجة المشكلة ، فضلا عن تلكؤ المقاول في أعمال الهندسة المدنية". وتابع المدرس أن "الهدف من هذا المشروع هو زيادة عدد الخطوط المرتبطة بالمحطة وزيادة وثوقية الشبكة الوطنية ٤٠٠(كي في)، تمهيداً لنقل خط الضغط الفائق (كرمنشاه . ديالى ٤٠٠ كي في) إلى الخانة الجديدة". ويستورد العراق الطاقة الكهربائية من ايران عبر أربعة خطوط تشمل خط كرخة- عمارة الذي تم الانتهاء من ربطه في كانون الاول من عام ٢٠١١ ، اضافة الى ثلاثة خطوط أخرى عاملة حالياً، يتم استيراد الطاقة من خلالها وهي خط (عبادان . بصرة) الذي يجهز المنظومة الوطنية بطاقة قدرها ٣٠٠ ميغاواط، وخط (كرمنشاه . ديالى) الذي يجهز المنظومة الوطنية بطاقة قدرها ٤٠٠ ميغاواط، إضافة الى خط (سربيل زهاب . خانقين) الذي يجهز المنظومة الوطنية بطاقة قدرها ١٠٠ ميغاواط
وأعلنت وزارة الكهرباء، مطلع شباط الحالي، أن أزمة الكهرباء ستحل بشكل كبير خلال العامين المقبلين، فيما أكدت أن واقع الطاقة سيشهد تحسناً ملموساً الصيف المقبل، كما أكدت إنجاز الربط النهائي لخط (قائم . تيم ٤٠٠ كي. في) الذي تم بموجبه ربط منظومة الكهرباء الوطنية العراقية بمنظومة الكهرباء السورية، تمهيداً لاستيراد الطاقة عبر الربط الثماني. وكشف وكيل وزارة الكهرباء رعد الحارس في تشرين الأول عام٢٠١١ لـ"السومرية نيوز"، أن الوزارة وقعت عقودا مع شركات عالمية منها شركات كورية وتركية وعربية لنصب محطات كهربائية بطاقة ٧٥٠٠ميغا واط من أصل١١ ألف ميغا واط كان قد سيتم تجهيزها من قبل شركتي جنرال الكتريك الأمريكية وسيمنس الألمانية"، مشيرا إلى أن "الوزارة ستوقع عقودا أخرى لتجهيزال ٤٥٠٠ ميغا واط المتبقية خلال تشرين الثاني.

اقتصادي يحذر من غياب السياسة الاقتصادية في البلاد

□ بغداد/المدى

حذر الخبير الاقتصادي ابراهيم المشهداني من غياب السياسة الاقتصادية الواضحة مبيناً انها سبب عرقلة التنمية الاقتصادية لجميع القطاعات المختلفة في البلد.
وقال المشهداني لـ(الوكالة الاخبارية للانباء) :إن الاقتصاد الوطني ما زال يعيش حالة من التبعثر والفوضى بالإجراءات المتخذة في العمليات الاقتصادية من قبل أصحاب القرار نتيجة غياب السياسة الاقتصادية الواضحة في البلد والتي تحدد اتجاه عملية التنمية الاقتصادية.
وأضاف المشهداني: أن التنمية الاقتصادية تعني عملية تنمية مستدامة لكل القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاعين المهمين الزراعي والصناعي مشيراً الى ان العملية تحتاج الى منهجية إستراتيجية للنهوض بها من خلال وضع الأولويات الضرورية والأسس العلمية في سبيل النهوض بالاقتصاد وتحويله من اقتصاد ريعي أحادي الجانب الى اقتصاد متعدد الجوانب معتمد على قطاعات اقتصادية مختلفة.
وأشار الى: أن الموازنة المالية العامة لهذا العام والتي ما زالت غير مقرة من قبل مجلس النواب وتعتمد بنسبة (٩٧٪) على إيرادات النفط أما القطاعات الاقتصادية الأخرى لا تحتل سواء (٣٪) منها.
وذكر المشهداني: لا يمكن بناء اقتصاد قوي ما لم تكن هناك إستراتيجية اقتصادية تعيد بناء وإعمار البلد وتنمي كافة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية ولاسيما الزراعي والصناعي.
ومن جهته قال المحلل الاقتصادي لطيف عبد سالم العكيلي: إن البلد بحاجة الى نظام اقتصادي جديد مواكبا للتطور الحديث لتنمية قطاعاته الاقتصادية.
وقال العكيلي: على الحكومة وضع نظام اقتصادي جديد وفق اسس علمية دقيقة، مواكبة للتطور الاقتصادي العالمي الحديث لتحسين الاقتصاد المحلي وتأهيله كونه الآن معتمدا على النفط في إيراداته السنوية.

برلماني يدعو إلى تفعيل التعرفة الجمركية

□ بغداد / المدى

دعا عضو مجلس النواب عبد الحسين عبطان الحكومة الى ضرورة تفعيل قانون التعرفة الجمركية، مؤكدا أن الاسواق المحلية قادرة على ان تكون منافسة للأسواق العالمية.
وقال عبطان بحسب(آكانيوز) إن السيطرة على البضائع الداخلة الى البلاد عبر تفعيل قانون التعرفة الجمركية سيسهم في تحسين الاسواق وجعلها اسواقا متينة منافسة للاسواق العالمية". واضاف عبطان : أن البضائع الداخلية الى البلاد يفترض بها ان تتلاءم مع حيثيات المواطن العراقي"، مبينا أن "هناك ضرورة على تفعيل قانون التعرفة الجمركية لتنظيم الاسواق". وكان من المؤمل ان يتم تفعيل قانون التعريفة الجمركية في آذار الماضي بعد ان اقره مجلس النواب ويلغي القانون الجديد قانون التعرفة الجمركية الموضوع من قبل الحاكم المدني السابق بول بريمر والذي يخضع جميع السلع المستوردة إلى خصم نسبة ٥٪ كضرائب، بينما وضع القانون الجديد تعريفة تمييزية تبدأ من صفر وتصل إلى ٣٠٪. ونص قانون التعرفة الجمركية الجديد الذي صادق عليه مجلس الرئاسة العام الماضي واقره مجلس النواب على إلغاء قانون التعريفة رقم (٧٧) لسنة ١٩٥٥، وأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٤ (سياسة تحرير التجارة لعام ٢٠٠٤)، وأمر سلطة الائتلاف رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٣ (ضريبة إعادة أعمار العراق وتعديلاته)، وأكد على أن لا يعمل بأي قانون او تعليمات او أنظمة تتعارض مع أحكام هذا القانون.

الاقتصاد النيابية تطالب بسحب بسمايا من الشركة الكورية

□ بغداد /متابعة المدى

طالبت لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب بسحب مشروع بسمايا السكني من الشركة الكورية، عازيا السبب إلى ارتفاع قيمة العقد الموقع بين الشركة وهيئة الاستثمار بنسبة ٣٥٪، فيما دعا إلى اعتباره مقاولة وليس مشروعا استثماريا.
وقال عضو اللجنة عزيز شريف المياحي في بيان إن "لجنة الاقتصاد والاستثمار ستضغط باتجاه سحب مشروع بسماية السكني من الشركة الكورية"، عازيا السبب إلى ارتفاع السعر المتفق عليه بين الشركة وهيئة الاستثمار الوطنية بنسبة ٣٥ ٪عن الأسعار المتعارف عليها.
واضاف المياحي : يجب اعتبار المشروع مقاولة وليس مشروعا استثماريا"، مؤكدا أن "هيئة الاستثمار الوطنية تعاملت مع المشروع على انه مشروع استثماري، في حين انه مقاولة بالإمكان انجازها بإشراف مباشر من قبل وزارة الاعمار والإسكان والحكومات المحلية بعد الإعلان عنها وإجراء مناقصة سرية لغرض اختيار أفضل العطاءات المقدمة من شركات المقاولة ". وتقع مدينة بسمايا جنوب شرق بغداد وتبعد نحو ١٠كم من حدود المدينة على الطريق الرابط بين بغداد والكوت.
وأعلنت هيئة الاستثمار الوطني عن قرب توقيع العقد النهائي مع شركة كورية لإنشاء مجمع بسمايا السكني بواقع ١٠٠ ألف وحدة سكنية، مؤكدة أن الشركة ستنجز ١٧٠٠ وحدة سكنية شهريا، فيما أشارت إلى عزمها إعادة فتح التسجيل مرة أخرى على الوحدات المتبقية.
وكان رئيس هيئة الاستثمار الوطني، سامي الأعرجي، اعلن في الثالث من آب عام ٢٠١١، ان الهيئة اتفقت مع شركات كورية وأمريكية لبناء ٢٠٠ ألف وحدة سكنية في بغداد والبصرة، من أصل مليون وحدة تسعى لتنفيذها لنهاية عام ٢٠١٤.
وقررت الهيئة في أيلول من العام ٢٠١١، رفع سعر الوحدة السكنية في منطقة بسمايا جنوب شرق بغداد إلى ٦٠٠ دولار للمترالمربع الواحد لتصل إلى ٦٠ ألف دولار لمساحة ١٠٠ متر مربع بعد أن كان المقرر ٥٠٠ دولار للمتر الواحد" ، مشيرة إلى أن رفع سعر الوحدة السكنية يأتي لتوفير متطلبات البنى التحتية للوحدة السكنية. وافتتحت الهيئة في ٢٥ من شهر أيلول عام ٢٠١١، باب التسجيل وعبر موقعها الالكتروني على هذه الوحدات السكنية ، بعد أن بينت أن أولوية التسجيل ستكون للموظفين ومن ثم المتقاعدين ومن ثم المواطنين. ويتوجب على المستثمرين أن يقدموا مشاريعهم للهيئة الوطنية للاستثمار، او هيئة استثمار الإقليم، أو المحافظة، للحصول على إجازات الاستثمار، ويمكنهم أن يتقدموا بطلب إجازة الاستثمار إلى "دائرة النافذة الواحدة"، التي استحدثتها الهيئة الوطنية للاستثمار، والمخوّلة بإعلام المستثمر بقرار الهيئة النهائي خلال ٤٥ يوماً للقضاء على الروتين الإداري في منح الإجازة الاستثمارية.
وأعلن مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٧ عن تشكيل لجنة عليا لمشروع الإسكان الوطني برئاسة وزير الاعمار والإسكان وعضوية كل من وكلاء وزير المالية، وزير التخطيط ، وزير البلديات والأشغال، وأمانة بغداد، للقضاء على أزمة السكن المتفاقمة في العراق، من خلال إنشاء عمارات سكنية في العراق لتوزيعها على أصحاب الدخل المتوسط، ودون المتوسط.
يذكر أن العراق يعاني من أزمة سكن خانقة نظراً لتزايد عدد سكانه قياساً بعدد المجمعات السكنية، علاوة على عجز المواطن ذي الدخل المحدود عن بناء وحدة سكنية خاصة به بسبب غلاء الأراضي والمواد الإنشائية وتقدر وزارة الاعمار والإسكان حاجة العراق إلى ثلاث ملايين وحدة سكنية لسد أزمة السكن في العراق.

مخطط مدينة بسمايا ... ارشيف